

انقضت فان حرره بعضهم في مجلس والآخر في آخر لم ينقض عنه على الصحيح له منه
لم يملك ولو يجز بعد موت المولى عاد رقد مكاتبه **فكذلك** لم ينقض عنها فثبت
فكذلك الاجل ان يطأها حتى تنكح زوجها وكذا المالك في غير ذلك
كما تباعدت في واحدة اي بعقد واحد ونكح المكاتب لا يجزه الثاني
حتى يتحصلا لهما كواحد بخلاف الورثة فان العاقبة حجة بطلبه لهم
حتى وفيه كانت عبرة بغير حجة اخرجها فزده المولى فالرق والفق حتى
يخرج بطلبه ولها بعد ثبوتها بالآخر لم يصح فان غاب هذا المردود وجا الآخر
مخرج فليس الاجزده في الرق **ففرع** اخذت المولى والمكاتب في قدر
الميراث فالقول للمكاتب قولان سريانية **قلت** وفيه تارة الوهبانية
• وفيه خمس الميراث بحسب سببها • مكاتبه والحد فيها محسب •
• وادارة لولده لزوجين حررا • لمكاتبهم ليس لامه محسب •
• توفي وما دق فاما لميت • من الولد ربع والميت نصف •
اي ان لم يكن معها ولربيعت وان كان استسويت على غيره صفها كانت
ولها اوكبر واعزها تسمى مطلقا **كتاب الوالدة**
لعننا الشقة والمجربة مشقة من المولى وهو الميراث وشرا عبارة عن التامير
قوله العتاق او بولادة المولود وتبقى من اثاره الارث والعقل والولاية
الادكاح وبذلك ان الولد ليس للميراث بل تربية عليه يتبع سبب الارث
وسببه العتق على كمال الاعتناق لان بالاستيلاء وارث القريب يحصل
العتق بلا عتاق وامادرك الولد ان اعتق تجزى على الغالب عن ابي
حصل له في العتاق ولو من وصية او غيره اه مكنته بقره واستيلاء
او مكنته بقره ولو له فسد ولو امرأة اذ ذمها او ميتها حتى تنفذ وما ياب
وتتزوج بغيره ولو شرط عدمه لمخالفه لم يصح فيسقط من عتق امته
والحال ان ذمها من العتاق لا قل من نصف حول من عتقت لا ينقل
ولا للمالك الميراث عن العتق عن مولى الام ابها وكان المولى والارث والارث
احدهما لا قل من سببها الميراث لا كقوله وبينهما اقل من نصف حول
صراحة كونهما ثوابين فاذا اريدت بعد عتقها لا كثر من نصف حول ولا
لمولى الام ايضا لتغير بتغيره لادب لرقه فان عتق العتق وهو لا قبل
موت المولى بعد جرد ابيه ابنته المولى فزوال المانع هذا المانع
ولم يمتد فوارثه لا كثر من نصف حول العتق ولو كان حولين من
الزواج لا ينقل للمولى اب عتق له مولى الوالدة ولو كان له مكاتب
بالعقوان والموالدة لا يكون في العرب لقوة اسماهم بكنع معنفة

عتقها ولو حبسها المكاتب
مولده لا يملكه ولا يورثه
دين المكاتب يورثه

ولو

ولو لعرق فولدت منه فولد ولها الميراث لقوله ولا العتاق حتى
اعتبرت فيه لكفاة لافي العم وولادة المولدة والعتق مقدم على الورد
ومقدم على ذوى الارحام موخر عن العتقة التسمية لان عتق سببية
فان مات المولى ثم العتق والوارث له نسبي فوارثه اقرب عصبة
المولى التكوينية من عتقه في با بوليس للنسب المولى الا ما اعتقن كما في
الميراث المذكور في الدرر وعزها لكن قال العيني وغيره الميراث منكر
لاصل له وسبب الجواب عنه في الفرائض تم فرج على الاصل المذكور قوله
قوله العتق ولم ينكح الا بنته معتقة فلو نكحها اي لا ينكح الميراث
ماله في بيت المال هذا ظاهره وايضا وذكرنا لربيع معنى لهما ان بنت
العتق تزتق في زماننا لعتقها بنت المال وكذا ما فضل عن فروع احمد
الزوجهين يرد عليه وكذا المال يكون لابن او بنت رضاعا كذا في
فرائض الاشياء واقره المص وغيره واذا مكنته المولى لم يورثه
فولده له لان الميراث بالنسب فتوارثون به عنده عدم الميراث للمكاتب
فلو سلم لا يرث ولا يعتق عنه وهذا نضر فساد القول بان الوالدة
الميراث حتى الاضاح ولو اعتق خزني في دار الرب عبد اجزيا لا يعتق
بمجرد اعتناق الا ان يعتق سببه فاذا اخلاه عتق ح ولو له ح حتى لو
خرجنا البناء مسلمين لا يرثه خلا فالعتق كان له ان يولى شيئا لانه
لا يورث احد عليه ولو دخل مسلم في دار الرب فاشتري عبد له واعتق
بالمولى عتق بلا تجزية ولو كان العبد مسلما فاعتقه مسلم اجزيا
في دار الاسلام فولد له اي لعنقه **فروع** ادعيها ولا ميت وقرن
على ارضه اعتقه لقضى بالولا والميراث لهما المولى يستحق الوالدة او الارث
منه وبما يراه وتفضيحه منه ولو كان الكفاة تعتق في ولا العتاق فعتقة
التاخر كقولهم العتاق الطارد والارباع الام اذا كانت حرة الاصل يعتق عدم
الرق في اصلها فلا ولا على ولها والارباع اذا كان كذا فلو عتقها لولا عليه
مطلقا ولو تجمعا لولا عليه لقره لادب ويرث معتق الام وعصبة خلافا
للثاني **فصل** في ولا المولدة **اسلم** رجل هكلمت على ابي ابي
ووالده او ولي غيره الشهد طو كونهما لاسلمة على امره ورجي على ابي
بوتها اذ مات **ومعتق** عنه اذا جنى صح هذا العقد وعقده عليه وارثه
له وكذا لو شرط العتق من الثابنين ولو المصطفى عاقبى باذن المولى وصيه
صح لعدم المانع كما لو المولى العتق باذن سيده آخر فانه يرضع ويكره ويكلا
عن يده بعقد الوالدة واخر ارثه عن ذمي الرجم لضعفه ولا المعتق